

بيان صادر عن مكتب ممثل الاتحاد الأوروبي في الضفة الغربية وقطاع غزة حول زيارة رؤساء بعثات وممثلو الاتحاد الأوروبي والدول الشريكة إلى التجمعات الفلسطينية المهددة بالتوسع الاستيطاني حول القدس الشرقية*

٢٠٢٠/١٠/٢٢

زار رؤساء بعثات وممثلو الاتحاد الأوروبي والنمسا وبلجيكا والدنمارك وفنلندا وفرنسا وإيرلندا وهولندا والنرويج وألمانيا ورومانيا وإيطاليا وبولندا وإسبانيا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة المناطق المحيطة بمستوطنات جفعات حاماتوس، هار حوماه ومنطقة E1 بالقدس الشرقية، حيث تقوم إسرائيل بخطوات ملموسة نحو توسيع المستوطنات، بما في ذلك الإعلان الأخير عن ٥٠٠٠ وحدة سكنية إضافية في الضفة الغربية وضمنها القدس الشرقية.

وقد التقى رؤساء البعثات والممثلون بالسكان، وممثلي المجتمع ومنظمات المجتمع المدني الناشطة في التجمعات. وقد عرض المتحدثون التحديات والصعوبات الإنسانية التي تواجه السكان بسبب المستوطنات، والهدم وجدار الفصل. التجمع البدوي الذي يقيم في وادي الجمل، الواقع بالقرب ولكن خارج حدود كل من معاليه أدوميم ومنطقة خطة E1، قد أصبح أكثر انكشافاً منذ عام ٢٠٠٥، حين أصدرت إسرائيل أمر مصادرة للأرض وأصدرت خطتها لبناء الجدار العازل مباشرة شمال التجمع. ومنذ ذلك الحين جرى حرمان التجمع من عبور المسار المخطط للجدار، الأمر الذي أعاق وصول السكان لأرض الرعي وعيون الماء وتسبب بخسارة سبل معيشتهم وأمنهم الغذائي.

وقد قال ممثل الاتحاد الأوروبي سفين كون فون بورغسدورف، "إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول الشريكة الممثلة هنا اليوم تشعر بالقلق إزاء استمرار التوسع الاستيطاني والتهديد المستمر بهدم الممتلكات والاختلاء الذي تواجهه التجمعات المحلية"، وأضاف "ندعو إسرائيل لوقف جميع النشاطات الاستيطانية، بما في ذلك في القدس الشرقية وحولها، في مناطق مثل هار حوماه، وجفعات حاماتوس ومنطقة E1. هذه الخطط تشكل تهديداً لإمكانية إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة ومتواصلة جغرافياً وتكون فيها القدس عاصمة للدولتين ضمن رؤية حل دولتين المتفاوض عليه، وبالتوافق مع المعايير المتفق عليها دولياً".

هذا وتواصل الدول المشاركة في زيارة اليوم تأكيد معارضتها الشديدة لسياسة ونشاطات الاستيطان الإسرائيلية والإجراءات المتخذة في هذا السياق، مؤكداً عدم شرعية الاستيطان في القانون الدولي وتهديده المباشر للجهود القائمة لإعادة بناء الثقة بين الأطراف. وكما تم تأكيده سابقاً، فإن الاتحاد الأوروبي والدول المشابهة له سوف لن يعترفوا بأي تغييرات على حدود ما قبل عام ١٩٦٧، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، عدا عما تتفق عليه الأطراف.

* المصدر: مكتب ممثل الاتحاد الأوروبي (الضفة الغربية وقطاع غزة، الأونروا)

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/>